تحليل النموذج الحالي للنمو الاقتصادي في الجزائر
وفقا لتقييم التوازنات الاساسية

د.رمضاني محمد، استاذ محاضر (أ) – جامعة مستغانم

ملخص:

يهدف هذا المقال الى تسليط الضوء على هيكل الاقتصاد الجزائري للفترة 2013-2015 من خلال التعرض الى مصادر النمو المتمثلة في مصادر الانتاج و كذا توزيعه.و ذلك لمعرفة مكامن القوة و الضعف و استخراج القطاعات البديلة للمحروقات التي يمكن لها ان تقود النمو الاقتصادي مستقبلا.

توصلت هذه الورقة الى وجود قطاعات انتاجية يمكن ان تتحول الى قطاعات رائدة في المدى القصير,كما ان هناك قطاعات اخرى تحتاج الى المزيد من اعادة الهيكلة

الكلمات المفتاحية: الانتاج الداخلى الخام النمو الاقتصادي و القطاعات الانتاجية الاقتصاد الجزائري

Résumé :

Cet article et pour but de focaliser la structure de l'économie algérienne durant la période 2013-2015. par l'exposition aux déférant sources de la croissance représentée par les secteur prédictifs, et sa réparation pour déterminer les secteurs profectifs qui peuvent conduire la croissance économique à l'avenir.

Ce document a conclu qu'il existe des secteurs productifs peuvent se transformer en secteurs de pointe à court terme, il y a aussi d'autres secteurs doivent être plus restructuration

Mots-clés: production nationale brute, croissance économique, les secteurs productifs, économie algérienne

مقدمة:

رغم أن الاقتصاد الجزائري حقق في السنوات الماضية إيرادات هامة من صادرات المحروقات,إلا أنه على حسب تقرير صندوق النقد الدولي 2016 حول الجزائر[1]" فإن الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تصدير المحروقات و الغاز تأثرت لديه ارصدة المالية العامة و الحساب مع الخارج بسرعة كما نتوقع في المدي المتوسط ان يؤثر ذلك مباشرة على النمو الاقتصادي.

إن تحقيق الجزائر لناتج داخلي خام سنة 2015 بلغت قيمته 16 591 875,3 مليون دينار[2] ، ورغم أن" الاحتياطيات لا تزال كبيرة، فقد انخفضت بمقدار 35 مليار دولار لتبلغ143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 192 مليار دولار في 2013[3] "الشيئ الذي يجعل من مواصلة اعتمادها بشكل كبير جدا على مداخيل المحروقات يعرضها لهزات مالية مستقبلية محتملة .

هذا الهيكل الوحيد لصادرات الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات ، ربط مصير الاقتصاد الجزائري بتقلبات اسعار هذه الاخيرة في الاسواق الدولية,بحيث غالبا ما يكون عرضة لازمات مالية و حتى هيكلية في حالة انخفاض اسعار النفط. إن هذا الهيكل غير المتزن للاقتصاد الجزائري يجعل مسالة التحكم في النمو الاقتصادي شيء صعب للغاية كون أن الجزائر في هذه الحالة سوف سيقل معدل تغطية التجارة الخارجية لديها[4] بحيث يزيد معدل الاستيراد على حساب معدل التصدير و ذلك حتى و لو لم ترتفع الواردات و انما للانخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام.

---

[1]- البيان الصحفي رقم 16/ 228 الخاص ب المجلس التنفيذي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر المؤرخ في 19 مايو 2016 متوفر على الموقع:
http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?hdCountrypage=&NewQuery=
consulté aout 2016.

[2]- الديوان الوطني للاحصائيات 2016 على الموقع www.ons.dz بتاريخ سبتمبر 2016 .

3- صندوق النقد الدولي المرج نفسه ص 01

[4]- معدل التغطية = الواردات على الصادرات 100x

كما تراجع الميزان التجاري للجزائر في 2015 بشكل لافت للانتباه فاق 11.13 بالمئة 33[1] مرجعة ذلك أساسا إلى انخفاض مبلغ صادرات المحروقات الناجم عن تراجع أسعار الخام في السوق الدولية.

ان عدم تعرض الجزائر في السنوات الاخيرة الى تاثيرات الازمة المالية العالمية لا يعود الى قوة الاقتصاد الجزائري , في حد ذاته بل لان عائدات البترول كانت لا زالت تواصل الصعود وان اسعار هذه الاخيرة كانت مرتفعة جدا,مقارنة باسعارها لسنتين الماضيتين .

ان هذا البحث يحاول البحث في الإشكالية التالية:ما هي مصادر النمو الاساسية لدى الاقتصاد الجزائري و ما هي فرص تنويعه خارج المحروقات ؟.

كما تتعرض هذه الورقة الى تحليل محاسبي كلي مختصر لاهم التوازنات الاساسية الداعمة للنمو, و المترتبة عليه بغية التشخيص السليم لهيكل و بنية الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة. و استخلاص بعض مكامن القوة المحتملة مستقبلا.

لذا سوف نضع الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المركبات الحالية للنمو في الاقتصاد الجزائري؛
- ما هي أهم تخصيصات الدخل الوطني المتاح في الجزائر؛
- ما هي الفرص البديلة الضائعة على تعزيز النمو خارج المحروقات في الجزائر.

كما نرتكز في هذا البحث على الفرضيات التالية:

- الصادرات الوحيدة الهيكل تضر بالنمو في حال تراجعها؛
- الميل الحدي للاستهلاك لدى قطاع العائلات و الادرات العمومية يؤثر سلبا على الادخار الصافي؛
- يمكن للنمو الاقتصادي الجزائري ان يتدعم بمصادر نمو اخرى اكثر استدامة.

ترتكز هذه الورقة على المنهج التحليلي من خلال عرض توازنات الاقتصاد الجزائري , من خلال تشريح مركبات النمو الحالية للفترة 2013-2015 و استشراف النقاط المحتملة الاستهداف مستقبلا و عرض الكيفيات المثلى الممكنة أمام واضعي السياسات

[1]- الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية :
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf

الاقتصادية الجزائرية لخدمة النمو الاقتصادي خارج المحروقات وبالتالي ضمان استدامة النمو.

I- المركبات الحالية للنمو الاقتصادي الحالي في الجزائر:

حققت الجزائر في السنوات الأخيرة معدلات نمو مقبولة,حسنت من المؤشرات الاقتصادية الكلية,دعمت الموازنة العامة بشكل جيد.لكن هذا الاستقرار المالي و الاقتصادي الكلي كان راجع والى تحسن إيرادات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها.و هو الأمر الذي لا يمكن الاعتماد عليه دائما.لذا فإعادة النظر في نموذج النمو الحالي أمر في غاية الأهمية.

I-1- مصادر الانتاج الداخلي الخام في الجزائر:

يعتبر قطاع البترول من أهم القطاعات التي تدر مداخيل على الجزائر بل هو أهمها والجدول (1) يوضح لنا مساهمة القطاعات النشاط الاقتصادي في الانتاج الداخلي الخام للفترة (2013-2015) الذي يحدد محاسبيا و الى حد كبير الدخل الداخلي و الادخار الصافي لاحقا.

الجدول (1) قطاعات النشاط الاقتصاد الاقتصادي في الجزائر (معطيات 2015) القيم بالمليون دج

	2013		2014		2015	
	العمومي	المجموع	العمومي	المجموع	العمومي	المجموع
القيم المضافة الخامة						
الفلاحة	13 711,0	1 640 006,1	13 313,5	1 771 495,6	17 707,2	1 936 378,8
المحروقات	4 500 562,2	4 968 018,3	4 114 768,2	4 657 811,3	2 749 002,7	3 134 251,8
الاشغال العمومية البترولية	58 133,7	58 133,7	63 792,3	63 792,3	57 379,7	57 379,7
الصناعة خارج المحروقات	394 777,1	771 787,4	419 939,0	838 504,8	450 323,9	900 870,6
البناء و الاشغال العمومية	188 132,0	1 569 313,5	300 813,9	1 730 198,1	337 160,9	1 850 768,9
النقل و الاتصالات	234 497,8	1 462 802,2	248 876,3	1 559 347,7	259 334,9	1 660 760,4
التجارة	110 983,1	1 870 581,0	113 626,0	2 067 543,0	132 839,3	2 259 343,2
الخدمات	79 203,8	516 178,5	99 701,9	568 322,8	116 002,5	629 765,7
مجموع فرعي	**5 580 000,6**	**12 856 820,8**	**5 374 831,1**	**13 257 015,6**	**4 119 751,1**	**12 429 519,1**
رسم على القيمة المضافة		838 393,4		871 189,6		913 072,8
حقوق الجمارك		403 771,0		370 906,0		395 561,0
الانتاج الداخلي الخام		**14 098 985,1**		**14 499 111,1**		**13 738 152,9**
الاستهلاكات المنتجة		5 594 460,7		6 155 264,9		6 914 907,9
الانتاج الكلى الخام		**19 693 445,8**		**20 654 376,0**		**20 653 060,9**

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2016 على الموقع www.ons.dz بتاريخ سبتمبر 2016 .

إن هذه الإحصائيات تظهر جيدا تاخر ترتيب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بحيث ان الالنتاج الداخلي الخام ما هو الا مجموع القيم المضافة الخامة بسع السوق و تحسب كما يلي:$PIB_{pm} = \sum VAB + TVA + DTI$[1]

بعد القيمة المضافة الخامة لقطاع التجارة و بروز قطاعي البناء و الاشغال العمومية و النقل و الاتصالات و هذه النسبة تبرز جيدا أن الاقتصاد الجزائري إلى غاية اليوم ليس اقتصاد فلاحي رغم ما تملكه الجزائر من مقومات فلاحية هائلة في المنطقة.

[1]- انظر قادة أقاسم وقدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس للنشر، الجزائر، 1993.

كما أن مساهمة الصناعات خارج المحروقات و قطاع الخدمات لا زالت هامشية. و التي لم تتغير عن سنة 2010 حيث كانت نسبة الصناعات المصنعة لا تتجاوز 5.7 % من الناتج الداخلي الخام تبرز بعد الاقتصاد الجزائري على أن يكون اقتصاد صناعي.[1]

و رغم تراجع الانتاج الكلى الخام الى ان الاستهلاكات الوسيطية استمرت في الارتفاع سنة 2015, مما اثر سلبا القيمة المضافة الخامة الاجمالية للوطن.و ربما يعود ذلك الى استيرا معظم المواد الاولية المستعملة في الانتاج الداخلي من الخارج و ارتفاع اسعارها في الاسواق الدولية.

كما أن الاقتصاد الجزائري بهذا الشكل سيبقى عرضة لازمات الميزان التجاري جراء ارتفاع أسعار المواد الأساسية التي لا ينتجها ولا يمكن شطبها من قائمة الواردات ورغم محاولة الجزائر للخروج من هذه الوضعية وتطوير وتنويع صادراتها خارج المحروقات مستغلة بذلك إمكانياتها وخصائصها الطبيعية لتطوير قطاع الفلاحة إلا أن نتائج هذه المحاولات تبقى غير عملية نظرا لفقدان الطرق الحديثة في تطوير قطاع الزراعة من الناحية التقنية وبقاء ثقافة الفلاحة تتقرب من ثقافة الفلاحات المعاشية التي تديرها عائلات لصالحها الخاص وهي خاصية قطاع الفلاحة بشكل عام في إفريقيا[2].رغم الاختلال الهيكلي الكبير الموجود في صادرات الجزائر تبقي الجزائر تحقق فوائض في الميزان التجاري ما دامت اسعار البترول مرتفعة و ينخفض هذا الرصيد مباشرة بعد انخفاض اسعار المحروقات في اللاسواق الدولية.

[1] -Christian Bordot ,Guillmette Crouzet ,Fabin Perries "Orient ET Maghreb"Pearson éducation France ,Paris 2010 p52

[2] - J-M Henriette " l'Afrique et le moyen orient en fiches" édition Bréal 93561Rosny cedex. Paris 2005.p 106

I-2- استخدامات الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر:

والجدول (2) استخدامات الإنتاج الداخلي الخام للفترة 2013-2015القيم بالمليون دج:

	2013	2014	2015
الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات	5 674 376,5	6 166 964,6	6 750 300,1
الاستهلاك النهائي الفردي للادرات العمومية	641 098,9	636 364,9	606 890,6
الاستهلاك النهائي الفردي لشؤون السكن	5 928,5	6 282,4	6 743,1
الاستهلاك النهائي الفردي للمؤسسات المالية	82 891,3	76 599,8	83 067,5
التراكم الخام للاصول الثابتة	5 690 894,4	6 342 764,9	7 159 367,2
تغيرات المخزون	1 536 160,1	1 518 054,4	1 326 028,8
صادرا السلع و الخدمات	5 528 756,9	5 252 595,9	3 909 788,5
واردات السلع و الخدمات (-)	5 061 121,5	5 500 515,7	6 104 032,9
استخدامات الانتاج الداخلي الخام	**14 098 985,1**	**14 499 111,1**	**13 738 152,9**
تعويضات الاجراء	1 766 698,3	1 863 079,3	2 004 458,7
استهلاك الاصول الثابتة	1 010 733,7	1 229 357,6	1 357 839,2
الضرائب الصافية من الاعانات	2 507 233,6	2 499 714,6	2 339 155,1
الفائض الصافي للاستغلال	8 814 319,5	8 906 959,6	8 036 700,0
الانتاج الداخلي الخام	**14 098 985,1**	**14 499 111,1**	**13 738 152,9**

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2016 مرجع سبق ذكره.

معطيات الجدول (2) يوضح جيدا ان استخدامات الانتاج الداخلي الخام كانت توزع بشكل شبه متساوي بين الاستهلاك النهائي للفروع غير انتاجية[1] و هذا ما كا يفترض ان يكون الاستثمار في المقام الاول ممثلا في التراكم الخام للاصول الثابتة.بحث شكل معدل الاستثمار 52.11 %[2].و هو المعدل المقبول لكن يبقى بعيد نسبيا عن دعم النمو اكثر.

[1]- الفروع غير انتاجية تضم قطاع العائلات,اللادرات العمومية,الشؤون العقارية و المؤسسات المالية و اجمالي هذه الاستهلاكات تمثل الاستهلاك النهائي للوطن

[2] -taux d'investissement = ABFF/ PIB

كما ان قيمة الصادرا تراجعت في سنة 2015 في حين زادت الواردات و هذا السبب الرئيسي في تراجع معدل النمو الاقتصادي اذا لم نتحكم في الواردات مستقبلا,رغم صعوبة تفادي معظمها للانها تشكل مواد اساسية لا تنتج محليا.

إن الارتفاع المسجل في معل النمو راجع إلى رصيد الميزان التجاري.و بتالي فان كل زيادة في الناتج الداخلي الخام تعود أساسا إلى نسبة صادرات المحروقات .هذا يبقي صحيح حتى لو سجلت بعض القطاعات الخدمات و البناء بعض التحسن في السنوات الأخيرة.

II – تخيصص الدخل الوطني المتاح للجزائر:

II –1- هيكل الدخل الوطني للجزائر:

ان الهدف الرئيسي من دراسة الدخل الوطني و تخصيصه هو معرفة قيمته الدخل و استخدامته و الذي يستعمل لاحقا في استخراج قيمة الادخار الصافي الجزئي و الذي من المفروض ان يوجه لاستثمار. و يمكن لهذا المجمع أي الدخل الوطني ان يحسب بثلاث طرق, و اذا اعتمدنا على طريقة المداخيل الذي يحسب انطلاقا من الداخلي كما يلي [1]

الدخل الداخلي= تعويضات اللاجراء+ الفائض الصافي للاستغلال+ الضرائب الصافية من الاعانات

و الجدول رقم (3): يوضح ذلك

الجدول رقم (3): الدخل الوطني للجزائر للفترة 2013-2015 القيم بالمليون دج

	2013	2014	2015
تعويضات اللاجراء	1 766 698,3	1 863 079,3	2 004 458,7
الفائض الصافي للاستغلال	8 814 319,5	8 906 959,6	8 036 700,0
الضرائب الصافية من الاعانات	2 507 233,6	2 499 714,6	2 339 155,1
الدخل الداخلي	**13 088 251,4**	**13 269 753,6**	**12 380 313,8**
رصيد تعويضات الاجراء من و الى الخارج	12 610,9	16 640,2	25 649,0
رصيد مداخيل الملكية و المؤسسة	-310 769,8	-377 741,6	-412 735,0
الدخل الوطني(S.C.E.A)	**12 790 092,5**	**12 908 652,2**	**11 993 227,8**

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2016 مرجع سبق ذكره.

[1] - voir BOUDJEMA Rachid, cours de comptabilité nationale, tome 1 et tome2, INPS, 2003, Alger

يلاحظ من الجدول ان قيمة الدخل الوطني انخفضت تبعا لانخفاض الدخل الداخلي نتيجة تراجع القيمة المضافة الخامة' مقابل ذلك ارتفعت فيمة الاجور ممثلة في تعويضات الاجراء رغم التراجع الحاصل في القيمة المضافة و ربما هذا راجع لسياسة التشغيل في الجزائر.

I I –2- الاستهلاك و الادخار و علاقتهما مع الدخل الوطني المتاح للجزائر:

ان الهدف الرئيسي من وراء البحث عن تحقيق قيم معتبرة من الادخار الصافي الجزئي هو توجيهه الى الاستثمار لتفادي احتياج قطاع العائلات او حتى المؤسسات الانتاجية للتمويل و الذي يدفعها الى الاستدانه,و هو الشيئ الذي يعرقل النمو[1]

الجدول رقم (4): الدخل الوطني المتاح و تخصيصه للجزائر للفترة 2013-2015 القيم بالمليون دج

الدخل الوطني(S.C.E.A)	**12 790 092,5**	**12 908 652,2**	**11 993 227,8**
تحويلات جارية اخرى	261 347,4	330 937,1	326 107,9
الدخل الوطني المتاح	**13 051 439,9**	**13 239 589,3**	**12 319 335,7**
الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات	5 674 376,5	6 166 964,6	6 750 300,1
الاستهلاك النهائي الفردي للادرات العمومية	641 098,9	636 364,9	606 890,6
الاستهلاك النهائي الفردي لشؤون السكن	5 928,5	6 282,4	6 743,1
الاستهلاك النهائي الفردي للمؤسسات المالية	82 891,3	76 599,8	83 067,5
الرصيد	6 647 144,7	6 353 377,7	4 872 334,4
الدخل الوطني المتاح	**13 051 439,9**	**13 239 589,3**	**12 319 335,7**

. **المصدر**: الديوان الوطني للاحصائيات 2016 مرجع سبق ذكره.

[1] -DENIs Clerc « le retour de Keynes » revue alternatives économiques hors série N38 ,avril 2009 paris.p 94

من الجدول اعلاه نلاحظ بداية تراجع قيم الادخار الصافي الجزئي بين 2014 و 2015 حيث مثلت نسبة الادخار سنة فقط 2015 فقط 39% مقابل 50.93% سنة 2013 و هو تراجع مهم يستوجب ملاحظته و الانتباه اليه.

و يرجع هذا الانخفاض في القدرة على الادخار التي تراجع الانتاج و بقاء مستوى الاستهلاك على حالها .و أمام عجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تنويع منتجاته خارج المحروقات يبقي معدلات النمو المتوقعة متواضعة مستقبلا.إذا تبقي الخاصية الرئيسية للاقتصاد الجزائري تتمثل في اعتماده على شبه المطلق على صادرات المحروقات .الأمر الذي يجعل من احتمال تعرضه لصدمات سلبية كبيرا جدا.هذه الصدمات التي تكون ناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات.

III – القطاعات البديلة المحتملة للنمو الاقتصادي في الجزائر:

ان هيكل الاقتصاد الجزائري الذي استفاد في السنوات الاخيرة من دعم الدولة لبعض القطاعات بدا ياتي ثماره وقبل التفصيل في استخراج القطاعات التي يمكن ان تقود قاطرة االنمو مستقبلا نعرض الجدول رقم (5) الذي يبين قدرة القطاعات الانتاجية على المساهمة في الانتاج و النمو .

الجدول (5) يوضح حساب الانتاج على حسب الطبيعة القانونية لقطاع النشاط القيم بالمليون دج لسنة2015

		الانتاج الخام	الاستهلاك الوسيطي	القيمة المضافة الخامة
الزراعة	العمومي	32 110,0	14 402,8	17 707,2
	الخاص	2 376 025,9	457 354,3	1 918 671,6
	المجموع	2 408 135,9	471 757,1	1 936 378,8
الماء و الطاقة	العمومي	305 468,9	149 836,9	155 632,0
	الخاص	0,0	0,0	0,0
	المجموع	305 468,9	149 836,9	155 632,0
الخدمات و الاشغال العمومية.	العمومي الخاص	520 796,7	463 417,0	57 379,7
	المجموع	0,0	0,0	0,0
		520 796,7	463 417,0	57 379,7
.المناجم	العمومي الخاص	45 577,3	21 585,8	23 991,6
	المجموع	3 862,4	1 783,8	2 078,6
		49 439,7	23 369,6	26 070,2

مواد البناء	العمومي الخاص	77 721,1	33 001,8	44 719,3
	المجموع	77 597,8	29 131,1	48 466,7
		155 318,9	62 132,9	93 186,0
البناء و الاشغال العمومية	العمومي	666 155,2	328 994,3	337 160,9
	الخاص	3 031 731,2	1 518 123,3	1 513 607,9
	المجموع	3 697 886,5	1 847 117,6	1 850 768,9
الكمياء المطاط و البلاستيك	العمومي	39 377,9	23 401,6	15 976,3
	الخاص	157 053,1	101 424,2	55 628,9
	المجموع	196 431,0	124 825,8	71 605,2
صناعة المواد الغذائية.	العمومي	186 007,1	139 647,3	46 359,8
	الخاص	964 758,2	657 397,3	307 360,8
	المجموع	1 150 765,2	797 044,6	353 720,6
.النسيج	العمومي	4 024,3	2 009,2	2 015,0
	الخاص	43 326,9	29 549,0	13 777,9
	المجموع	47 351,1	31 558,2	15 792,9
الجلود	العمومي	970,0	683,1	286,9
	الخاص	5 501,1	2 998,6	2 502,4
	المجموع	6 471,1	3 681,7	2 789,4
الخشب و الورق	العمومي	21 707,1	11 577,3	10 129,8
	الخاص	19 977,9	10 067,8	9 910,1
	المجموع	41 685,0	21 645,1	20 039,9
.صناعات مختلفة	العمومي	40 641,9	5 276,8	35 365,1
	الخاص	4 233,3	1 799,3	2 434,0
	المجموع	44 875,2	7 076,1	37 799,2
النقل و الاتصالات .	العمومي	359 146,4	99 811,4	259 334,9
	الخاص	2 151 988,3	750 562,8	1 401 425,5
	المجموع	2 511 134,6	850 374,2	1 660 760,4
.التجارة	العمومي	166 810,8	33 971,5	132 839,3
	الخاص	2 515 004,0	388 500,1	2 126 503,9
	المجموع	2 681 814,9	422 471,7	2 259 343,2
الفنادق المطاعم و المقاهي	العمومي	47 108,9	6 659,5	40 449,4
	الخاص	218 715,3	46 373,3	172 342,0
	المجموع	265 824,2	53 032,8	212 791,4
المجموع	العمومي	**6 898 922,7**	**2 779 171,5**	**4 119 751,1**
	الخاص	**12 445 504,4**	**4 135 736,4**	**8 309 768,0**
	المجموع	**19 344 427,1**	**6 914 907,9**	**12 429 519,1**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2016 مرجع سبق ذكره مع بعض التصرف من الباحث لأغراض التحليل.

من الجدول اعلاه نلاحظ ا ن معظم القطاعات الانتاجية قيمها المضافة الخامة لا زالت بعيدة على ان نعول عليها في المدي القصير و المتوسط ما عدى القطاعات التالية:

- الفلاحة و الزراعة؛
- التجارة؛
- البناء و الاشغال العمومية؛
- النقل و الاتصالات
- و بقدر اقل الصناعات الغذائية.

اما باقي القطاعات فتستهدف في المدي المتوسط و البعيد لضرورة اعادة هيكلتها من جديد.

فيما يخص القطاعات المختارة فنتحفظ على قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي حقق هذه القيمة المضافة الخامة من القطاع العمومي الذي قد لا يتدخل بنفس الحدة مستقبلا

الخاتمة:

يفيدنا العرض السابق لنموذج الاقتصاد الجزائري في استنباط بعض النقاط المهمة التي يمكن تطبيقها مستقبلا والتي نوجزها فيما يلي:

- يجب على الاقتصاد الجزائري زيادة الاهتمام بقطاع الفلاحة سواءا كان عمومي او خاص وترقيته وتنويع منتجاته .

- تبني إستراتيجية صناعية تجعل الصناعة الجزائرية في المدى القصير *و المتوسط* تدعم باقي الصناعات التي يجب ان تتشابك مع بعضها البعض في المنتجات الوسيطية لتفادي زيادة الاستيراد.

- دعم الصناعات الحرفية المحلية خاصة قطاع الجلود.

- تنظيم قطاع التجارة الداخية اكثر لتطويره و زيادة التحصيل الضريبي منه

- التخلي التدريجي عن تصدير الخامات المحروقات والتوجه أكثر نحو الصناعات التحويلية لهذه الخامات كصناعة مختلف مشتقات البترول وذلك للاستفادة من فروق الأسعار.

- تخصيص باقي الادخار الصافي مستقبلا لدعم القطاعات غير المستغلة وذات القيمة المضافة الكبيرة.

- مواصلة تحديث البنية التحية التكنولوجية من خلال مرافقة قطاع الاتصالات و تطويره

- ربط الفلاحة مع الصناعة من خلال تطوير قطاع الصناعات الغذائية في المدى القصير لتجد مخرجات الفلاحة اسواق داخلية مشجعة.

المراجع:

1-البيان الصحفي رقم 16/ 228 الخاص ب المجلس التنفيذي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2016مع الجزائر المؤرخ في 19 مايو 2016 متوفر على الموقع:

2- الديوان الوطني للإحصائيات 2016 على الموقع www.ons.dz بتاريخ سبتمبر 2016.

3- قادة أقاسم وقدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس للنشر، الجزائر، 1993.

4-BOUDJEMA Rachid, cours de comptabilité nationale, tome 1 et tome2, INPS, 2003, Alger

5-Christian Bordot ,Guillmette Crouzet ,Fabin Perries "Orient ET Maghreb"Pearson éducation France ,Paris 2010 p52.

6-DENIs Clerc « le retour de Keynes » revue alternatives économiques hors série N38 ,avril 2009 paris.p 94

7-J-M Henriette " l'Afrique et le moyen orient en fiches" édition Bréal 93561Rosny cedex. Paris 2005.p 106

8-الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf

9-الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي

http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?hdCountrypage=&NewQuery consulté aout 2016.